

التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الجزائرية

دراسة ميدانية

Self-regulation in the Algerian media Empirical Study



بركاتي عبد النور*

جامعة الجزائر3

abdelnourbarkati@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/06 تاريخ القبول 2022/10/03 تاريخ النشر 2022/10/03



ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة ادوار وقيم وجود و غياب آليات التنظيم الذاتي ضمن عمل وسائل الإعلام الجزائرية، لما تشكله من ضابط مهم للضمير المهني في وسائل الإعلام التقليدية والالكترونية، وتختلف أدوات التنظيم في وجودها من وسيلة إلى أخرى، من موثيق شرف أو مدونات سلوك أو مذكرات مصالحة توجيهية، وكل لها درجة القوة في الفرض والتأثير وتوجيه مسار العمل الصحفي لدى الصحفيين والقائمين بالاتصال، في ظل بروز مظاهر عمل غير مهنية وأخلاقية كانتهاك حرمة الحياة الخاصة وغيرها من المحاذير الصحفية، ما تطلب وجود هذه الآليات الداخلية خاصة داخل المؤسسات وأجسام إعلامية عامة تكون الرقيب المهني لوسائل الإعلام المختلفة. الكلمات المفتاحية: التنظيم الذاتي، أخلاقيات المهنة.

Abstract:

The study aims to know the roles and values of the presence and absence of self-regulation mechanisms within the work of the Algerian media, as

* المؤلف المراسل

it constitutes an important control of the professional conscience in the traditional and electronic media. All have a degree of strength in imposing, influencing and directing the course of journalistic work for journalists and communicators, in light of the emergence of unprofessional and ethical work manifestations such as violating the sanctity of private life and other journalistic warnings, which require the existence of these internal mechanisms, especially within institutions and public media bodies that act as the professional watchdog for the media. different media.

key words: self-regulation. professional ethics

مقدمة:

تجسد القوانين والتشريعات دورا بالغا ومهما في عملية تنظيم المؤسسة الإعلامية ، سواء تعلق الأمر بالأداء المهني أو بتحديد الواجبات والحقوق ومعايير الممارسة المهنية ، وتظهر مع الطرح آليات وأدوات التنظيم الذاتي التي صارت ذات قيمة قصوى ومضافة في تنظيم المؤسسة الإعلامية والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ككل ، خصوصا في مع الانتقال والتحول الرقمي الذي انعكس على المؤسسات الإعلامية وتحولها إلى نطاق آخر من عمليات النشر والكتابة والبت أيضا ، وسمحت البيئة الرقمية الجديدة بظهور عديد الممارسات لفئات أخرى استفادة من هذا الانتقال الرقمي ، من خلال بروز وظهور صحافة المواطن والمدونات وعمليات النشر الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي .

إشكالية الدراسة:

تشكل آليات وأدوات التنظيم الذاتي ضابطا مهما للضمير المهني في وسائل الإعلام والعاملين فيها ومن خلال الملاحظة لأداء وسائل الإعلام الجزائرية التقليدية والإعلام الجديد تجلّى غياب آليات التنظيم الذاتي داخلها ، كمدونات السلوك والسياسة التحريرية والمذكرات المصلحية ومواثيق الشرف ، وحتى وإن وجدت فهي تبقى شكلية وغير إلزامية في تطبيقها ، فقد بقيت الساحة الإعلامية فارغة من جملة الضوابط والمحددات التنظيمية التي ينشئها العاملون في وسائل الإعلام أنفسهم بعيدا عن أي تدخل للرقب الخارجي ،

وهو ما أنتج عديد الممارسات السلبية في الأداء الصحفي طفت معالمه على سطح الممارسة الصحفية، كسرقة الأخبار، وانتهاك حرمة الحياة الخاصة ، وعدم احترام حق الملكية الفكرية خاص في الإعلام الجديد ، وغياب الدقة في النشر والتحري وتقصي الأخبار، ناهيك عن مختلف القضايا التي تعج بها مختلف المحاكم .

وساهم غياب جسم إعلامي كمجلس لأخلاقيات المهنة الذي اقره القانون العضوي 05-12 في الباب الثاني من تعميق جملة الممارسات السلبية التي تتكرر يوميا في مختلف وسائل الإعلام الجزائرية ، وكان بإمكانه أن يكون محكمة للضمير تعنى بتنظيم وإخلاقه العمل الصحفي ، وانعكس عدم تأسيس المجلس الجديد وفشل تجربة المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية المنحل الذي تأسس سنة 2000-2004 ولم يعمر طويلا ، نتيجة عوارض صحية ايكومهنية أدت إلى وأد هذه التجربة الجديدة، والتي وضعت لأول مرة لميثاق شرف للصحفيين الجزائريين يؤسس للحقوق ويبين الواجبات المهنية أيضا . ونتيجة لهذا الفراغ المهني أخذت الهيآت الوصية زمام مبادرة التشريع المقنن لتنظيم أداء الممارسة الإعلامية بالتشريع القانوني ، ، فأضحى الصحفي يسير وينظم وفق قانون الإعلام وقانون العقوبات المعدل لسنة 2016 ، وخصوصا في المادتين 303 مكرر و303 مكرر1، سواء عبر التغريم أو الحبس .

وتأتي هذه الدراسة لتبحث في جملة آليات التنظيم الذاتي كقواعد ناظمة للعمل المهني الذاتي للصحفيين والقائمين بالاتصال ، وناظمة لأداء مؤسسات وسائل الإعلام على وجه عموم، بحكم دور وارتباط المؤسسات اجتماعيا وما يترتب عليه من آثار مختلفة وجاءت إشكالية الدراسة كالتالي :

ماهو واقع التزام الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية بما تتضمنه آليات التنظيم الذاتي من معايير أخلاقية ومبادئ إن وجدت ، وكيف يؤثر غيابها على الممارسة الصحفية؟

منهج الدراسة:

المهج المسحي:

ينتمي هذا المنهج إلى البحوث الوصفية حيث يعد جهدا علميا منظما يساعد في وصف الظاهرة والحصول على بيانات ومعلومات عن وصف الظاهرة أو مجموعة الظواهر وتقديم صورة واقعية أو اقرب ما تكون للواقعية عن الظاهرة،¹ وتم استخدام هذا المنهج للوقوف على حجم وجود أو عدم وجود آليات التنظيم الذاتي ضمن أجندة عمل مؤسسات ووسائل الإعلام الجزائرية ، ومعرفة مدى التزامهم بتطبيقها ، وكيف يؤثر غيابها على معايير وأخلاقيات المهنة الصحفية .

تساؤلات الدراسة:

1. ماهي المعايير و آليات التنظيم الذاتي المطبقة والموجودة في وسائل الإعلام الجزائرية؟
2. ماهي المهارات و المبادئ الأخلاقية التي أضافتها آليات التنظيم الذاتي لأداء الصحفيين في وسائل الإعلام الجزائرية؟
3. ماهي الأسباب والدوافع وراء غياب آليات التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الجزائرية؟
4. ماهي الإجراءات التي تجعل الصحفيين أكثر التزام بأخلاقيات المهنة ؟

أهداف الدراسة:

- تبيان آليات التنظيم الذاتي المعمول بها والموجودة في المؤسسات الإعلامية الدولية والأجنبية .
- إبراز أهم آليات التنظيم الذاتي المعمول بها في وسائل الإعلام الجزائرية .
- التعرف على مدى إلمام العاملين في وسائل الإعلام الجزائرية بآليات التنظيم الذاتي وما تحويه من مبادئ ومحددات تنظيمية .
- قياس مدى التزام الصحفيين بما تحويه أدوات التنظيم الذاتي في مؤسساتهم الإعلامية .

تحديد المفاهيم:

التنظيم:

تتعدد التعريفات لمفهوم التنظيم ، حيث يعتبر لدى البعض وسيلة للإنجاز وليس هدفا بحد ذاته ، و هو أيضا الآلية التي يتم من خلالها الوصول للأهداف المتوخاة بشكل جيد وفعال ، وهو أمر لا بد من تحديد معايير لقياس جودته أو فعاليته .

ويعرف أيضا على انه كيان اجتماعي منسق بوعي وله حدود واضحة المعالم ، ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف، كما يعرفه البعض " بأنه العمل على تحديد وجوه النشاط من أجل تحقيق الأهداف وترتيبها على شكل مجموعات من أجل إسنادها إلى عدة أشخاص"².

إجرائيا:هي مجموعة المبادئ والتوجيهات التي يضعها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية بأنفسهم ويتوافق الكل أو جزء منهم ، بغية التوجيه والاسترشاد بها في الأداء الصحفي المهني .

أخلاقيات المهنة:

اصطلاحا : حيث جاء تعريفها في قاموس الصحافة والإعلام على أن " أخلاقيات المهنة مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها ، حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها"³.

إجرائيا:

مجموعة القيم والمعايير ،التي يعتمدها أفراد مهنة ما ،للتمييز بين ماهو جيد وسيء ،وبين ما هو صواب وماهو خاطئ،وبين ماهو مقبول أو غير مقبول.

المبحث الأول

سيرورة معايير التنظيم الذاتي المهني للإعلام بالجزائر:

يشير المشهد الإعلامي بالجزائر في شق عمليات التنظيم الذاتي للمؤسسات الصحفية إلى غياب بعد فكر التنظيم، وعدم الاهتمام بمجال أخلاقيات المهنة الصحفية، والتي يجب

أن تتأسس وفق معايير وضوابط مهنية، ويعالج هذا المبحث تطور آليات التنظيم الذاتي تاريخيا بالجزائر.

المطلب الأول: هيآت التنظيم الذاتي في سائل الإعلام سنة-1990:

عزز التعديل الدستوري لسنة 1989 من عمليات الانفتاح الإعلامي للصحافة المكتوبة والتي عرفت عصرها الذهبي نتيجة السماح لها بتأسيس وإنشاء صحف خاصة مع تمويلها ودعمها ، ما خلق أمام المشرع وضعاً جديداً يتطلب استحداث آليات تنظيمية تضبط الأداء وعمل الصحفيين في مثل هذه الحالات والوضعية المهنية .⁴

المجلس الأعلى للإعلام:

خصص قانون الإعلام لعام 1990⁵ في بابه السادس للحديث عن المجلس الأعلى للإعلام ، حيث ينص في مادته 59 بأنه "يحدث مجلس أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهمتها في السهر على احترام هذا القانون.⁶

المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر:

وهو هيئة يعود تاريخ ميلادها إلى 13 فيفري 2000 ، مهمتها السهر على تطبيق المبادئ والقيم الأخلاقية ميدانيا من قبل الصحفيين والقائمين بالعملية الإعلامية ، يتكون من مجموعة من المهنيين باختلاف ألسنتهم ومشاربهم وإيديولوجياتهم ، لكنهم اجتمعوا قصد وضع ميثاق مهني منظم للقطاع الإعلامي ، ويعد هذا الميثاق ليس بالقانون المسلط والرادع ، ولا بالنظام الذي يفرض أو يجبر ، وإنما رباط معنوي يتم برضا الصحفيين ولا يتمتع بالقوة الإلزامية كما هو الحال بالنسبة للقانون .⁷

نتائج الدراسة الميدانية:

البيانات الشخصية:

1- الجنس

الفئات	التكرار	النسبة
ذكر	42	76%
أنثى	13	23%

الجدول رقم (01) يمثل إجابات المبحوثين حول النوع الاجتماعي:

تبين من خلال تحليل نتائج الجدول المتعلق بمتغير النوع الاجتماعي (الجنس)، ان نسبة المجيبين على الاستبيان من فئة الذكور بنسبة 76% من الصحفيين من مختلف وسائل الاعلام التقليدية والاعلام الجديد ، بينما كانت نسبة الصحفيات الاناث جاءت

ب23% من مجموع عينة الدراسة المجيبين على شق السؤال المتعلق بالنوع الاجتماعي

3-جدول يبين الوظيفة التي يشغلها الصحفيون داخل مؤسساتهم الإعلامية:

الفئات	التكرار	النسبة
صحفي	19	34.5%
متعاون صحفي	4	7.3%
مراسل صحفي	1	1.8%
مدير تحرير	3	5.5%
رئيس تحرير	5	9.1%
رئيس قسم	6	10.9%
محرر	12	21.8%
مذيع	01	1.8%
مقدم برامج	02	3.6%
مصور	02	3.6%
المجموع	55	100%

الجدول رقم (04) يمثل إجابات المبحوثين حول الوظيفة التي يشغلونها داخل المؤسسة:

جاءت نتائج بيانات هذا الجدول التي أجاب من خلالها أفراد العينة حول وظيفتهم في المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها ، وجاءت نسبة 34 % لوظيفة صحفي لمختلف العاملين في وسائل الإعلام المجابة في الاستبانة ، بينما جاءت وظيفة محرر بنسبة 21% ونسبة 10% لوظيفة رئيس قسم ، و 9% لرتبة وظيفة رئيس تحرير بين الإعلام التقليدي والجديد ، وجاءت فئة وظيفة المتعاون الصحفي بنسبة 7% ، وهي فئة يكثر وجودها وتعتمد عليها اغلب وسائل الإعلام في عملها المهني ، وجاءت فئة مدير التحرير في السلم الوظيفي بنسبة 5% ، وجاءت فئة وظيفة مقدم برامج ومصور بنسبة 3% موزعة على الإعلام التقليدي والجديد ، وهي عينة مستهدفة في الدراسة البحثية لما لها من قيمة مهنية ، بينما جاءت نسبة 1% على فئة وظيفتي مذيع ومراسل صحفي .

جدول يبين الخبرة المهنية للمبحوثين:

الفئات	التكرار	النسبة
من 01 إلى 05	13	24.5%
من 06 إلى 10	23	43.4%
أكثر من 10 سنوات	17	32.1%
المجموع	53	96.36%
امتنعوا عن الإجابة	02	3.6%

الجدول رقم(05) يمثل إجابات المبحوثين حول أقدميتهم في العمل:

تشير نتائج الجدول حول السؤال المتعلق بالخبرة المهنية في وسائل الإعلام التقليدية والإعلام الجديد والوسائط المتعددة ، إلى أن نسبة 43% لديهم خبرة مهنية من 6 إلى 10 سنوات ، أي أنهم ممارسون للمهنة منذ مدة طويلة ، وجاء نسبة 32 بالمائة لمن

يملكون خبرة تفوق الـ 10 سنوات ، بينما كانت نسبة 24 بالمائة لمن عملوا زهاء من 1 إلى 5 سنوات ، بينما امتنع 3 من المبحوثين على الإجابة عن هذا السؤال ، وتؤشر متغيرات الجدول على أن الخبرة المهنية لعينة الدراسة مرتفعة وخصوصا في فئتي من 5 إلى 10 سنوات وأكثر من 10 سنوات ، وهو دليل على اقدميتهم في المهنة والعمل في وسائل الإعلام ، وعلى متغير السن والفئة العمرية لهذه العينة، بينما نجد ان الخبرة من 1 إلى 5 سننوات والتي شكلت نسبة مئوية بـ 24% هي مؤشر رقمي مهم لا يمكن حصره على عينة الدراسة فقط بل توجد عينات أخرى بأرقام متعددة .

جدول يمثل طبيعة ملكية المؤسسات الإعلامية التي يعمل بها المبحوثين:

الفئات	التكرار	النسبة
عمومية	07	12.7%
خاصة	48	87.3%
المجموع	55	100%

الجدول رقم (07) يمثل إجابات المبحوثين حول طبيعة مؤسسة العمل

من خلال نتائج الجدول المتعلق بطبيعة ملكية الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها عينة الدراسة، جاءت نسبة 87% بأنهم يعملون في مؤسسات إعلامية خاصة ، وجاءت النسبة المتبقية الأخرى بـ 12% ممن يعملون في مؤسسات إعلامية عمومية.

جدول يبين طبيعة أدوات التنظيم الذاتي المطبقة بالمؤسسات التي يعمل بها المبحوثون:

الفئات	التكرار	النسبة
السياسة التحريرية	16	29.1%
تعليمات شفوية	48	87.3%

مذكرات توجيهية	33	60%
مدونات السلوك	00	00%
موثائق الشرف	00	00%

الجدول رقم (09) يمثل طبيعة أدوات التنظيم الذاتي التي توجد بمؤسساتهم

تبين من نتائج الجدول أن المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد ونسبة 87% على التعليمات والتوجيهات الغير مكتوبة في تنظيمها وسياساتها التحريرية ، ويعد هذا التنظيم من أضعف أنواع التنظيم الذاتي التي يتم إتباعها ، وجاءت بعدها المذكرات التوجيهات أو التعليمات المكتوبة بنسبة 60% ، وجاءت نسبة 29% للسياسة التحريرية وهي تعد كآلية تنظيمية مهمة وذات فعالية تلجأ إليها كثير من المؤسسات الإعلامية ذات طبيعة الملكية عمومية في تنظيمها لعمل العاملين بها ، بينما تقل في وسائل الإعلام الخاصة.

1- جدول يبين طريقة تلقين أدوات التنظيم الذاتي:

الفئات	التكرار	النسبة
اجتماعات التحرير والإدارة	45	81.8%
دورات تدريبية	04	7.3%
ندوات وفعاليات إعلامية	02	3.6%
ورشات عمل وتكوين	03	5.5%
كتابتها على شكل شكر وتنبيه	41	74.5%
عبر الهاتف والبريد العادي والالكتروني	05	9.09%

الجدول رقم (10) يمثل طريقة تلقين أدوات التنظيم الذاتي

تبين من خلال نتائج الجدول المتعلقة بطريقة تلقين أدوات التنظيم الذاتي وما تحويه ، حيث جاء في المرتبة الأولى اجتماعات الإدارة والتحرير بنسبة 81% كآلية لإعطاء التعليمات ومؤشرات الضبط للوسيلة الإعلامية ، وجاء بعدها الشكر والتنبيه بنسبة 74% وهو

معطى يفسر اعتماد المذكرات المصلحية التي جاءت بنسبة 60% الغير ثابتة المتغيرة ضمن اجندة العمل اليومي ، و جاء استعمال الهاتف والبريد الالكتروني بنسبة 9% كآلية لتلقين ما يتم إتباعه في أدوات التنظيم الذاتي مستعملة بكثرة في المؤسسات الاعلامية. بينما جاءت نسبة 7% على أن تلقين آليات التنظيم الذاتي يتم في شكل دورات تكوينية ، وهو شكل مهني ذو مصداقية وقيمة من حيث التلقين والضبط المهني والأخلاقي ، وجاءت آلية ورشات التكوين بنسبة 5 %، بينما جاءت نسبة 3% للندوات والفعاليات وهي نسبة ضئيلة رغم أهمية هذه الآلية في عملية إبراز التلقين .

جدول أسباب غياب أدوات التنظيم الذاتي:

الفئات	التكرارات	النسبة
عدم إيلاء المؤسسة الإعلامية أي أهمية لذلك	41	74.54%
غياب السياسة التحريرية	25	45.45%
غياب ثقافة التنظيم الذاتي	40	72.72%
ضعف التكوين المهني للعاملين بالقطاع	49	89.09%
حداثة المؤسسات الإعلامية	01	1.8%
الطابع التجاري للصحافة	02	3.6%
فقدان الشخصية الإعلامية للمؤسسة الصحفية	01	1.8%
امتنعوا عن الإجابة	03	5.5%

الجدول رقم (13) أسباب عدم وجود التنظيم الذاتي

يؤشر ضعف التكوين المهني للعاملين والقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام الجزائرية التقليدية والإعلام الجديد والوسائط المتعددة على أهم أسباب غياب أدوات التنظيم الذاتي بنسبة 89 بالمائة، و غطى عدم إيلاء المؤسسة الإعلامية لأهمية أدوات التنظيم الذاتي بنسبة 74% على وجود هذه الآليات في عمل المؤسسات الإعلامية ، وجاء غياب

ثقافة التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية بنسبة 72% وهو مؤشر على محدودية الاهتمام بهذا الشق التنظيمي ، كما أن غياب السياسة التحريرية في المؤسسات الإعلامية بنسبة 45% كضابط مهني وأخلاقي ذو قيمة عالية في الممارسات المهنية وغيابه مؤثر . وجاءت نسبة 5% من إجابات المبحوثين الذين ربطوا أسباب غياب أدوات التنظيم الذاتي بتحويل مسار الصحافة إلى الطابع التجاري بدل الإعلامي ، وجاءت حادثة المؤسسات الإعلامية وفقدان الشخصية للمؤسسات الإعلامية بنسبة 1% كسبب آخر من أسباب انعدام وجود أدوات التنظيم الذاتي.

جدول يبين الضوابط والإجراءات التي تجعل العاملين بقطاع الإعلام أكثر التزاما بأخلاقيات المهنة

الفئات	التكرارات	النسبة
القوانين والتشريعات	44	80%
القضاء	32	58.2%
الجهات الأمنية	32	58.2%
الالتزام المهني داخل المؤسسة	38	69.1%
مدونات السلوك	14	25.5%
المسؤولية الاجتماعية	37	67.3%
موثيق الشرف المهني	14	25.5%
اخلاق الصحفي الشخصية	44	80%

الجدول رقم (14) الضوابط التي تجعل العاملين بقطاع الاعلام أكثر التزاما بأخلاقيات المهنة

جاءت بيانات ونتائج الجدول لتؤكد على أن نسبة 80% رأوا بأن القوانين والتشريعات هي أكبر ضابط وضامن لأخلاقيات المهنة ، وشكلت أخلاق الشخصية للصحفي بنسبة

80% كمعيار للتحلي بأخلاقيات المهنة ، وجاء الالتزام المهني داخل المؤسسة الإعلامية بنسبة 69% كضابط معياري للآداء الصحفي أثناء تأديته لمهامه ، وجاءت المسؤولية الاجتماعية بنسبة 67%، وجاء القضاء والجهات الأمنية كجهتين ملزمتين بنسبة 58% ، وجاءت مدونات السلوك ومواثيق الشرف بنسبة 25% مايعكس نظرة العاملين في وسائل الإعلام الجزائرية إلى عدم تبني هاتين الآليتين في قوتهما وقدرتهما على ضبط أداء وأخلاقيات المهنة في وسائل الإعلام .

الخاتمة:

حاولت الدراسة معرفة تحلي آليات التنظيم الذاتي في عمل مؤسسات وسائل الإعلام الجزائرية ، ومدى حضورها وكيف يؤثر غيابها على أخلاقيات المهنة وقيمها المثلى ، ناهيك عن الدور الاجتماعي الذي تقرنه وتلعبه مثل هذه الآليات في تنظيم المجتمع وربط العلاقة بين الصحفيين في شق آخر ، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

- تبين من خلال النتائج ضعف الاعتماد على آليات التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الجزائرية وإهمالها بشكل كبير وعدم إعطائها أولويات كبيرة داخل تنظيمها .
- طبعت التعليمات والأوامر الشفوية الغير مكتوبة تنظيم المؤسسات الإعلامية الجزائرية، وهي أداة تنظيمية ضعيفة من حيث القوة ، ولا تضبط أخلاقيات المهنة فيها نظير عدم كتابتها كشكل تنظيمي ملزم .
- بينت الدراسة أن المؤسسات الإعلامية الجزائرية مازال توظف لديها من مستويات تعليمية دون الجامعي من الثانوي والمتوسط ، وهي عينة وجدت في إجابات الباحثين.
- عملية تلقين وتدريب العاملين في وسائل الإعلام كانت بشكل كبير على عائق المؤسسة الإعلامية التي يعملون فيها.
- ضعف آليات تلقين وتكوين العاملين في وسائل الإعلام واقتصارها عبر التلقين الشفوي أو بالهاتف والبريد الالكتروني ، واجتماعات التحرير والإدارة ، وهذا الإجراء يعد شقا تنظيميا غير مجدي ولا يضمن احترام أخلاقيات المهنة.

التوصيات:

- العمل على تأسيس مجلس الآداب وأخلاقيات المهنة كشكل تنظيمي فاعل ، تحديد مرجعيته وشكله ، كهيئة تضم مختلف الهيآت المنصبة والتي لم تنصب بعد ، بعيدا عن أي تدخل حكومي ، تكون مهمته تنظيم أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية وضبط معايير أخلاقيات المهنة الصحفية.
- إلزام كل المؤسسات الإعلامية الجزائرية بضرورة وضع مدونة سلوك مهني داخلية، توضع فيها جملة من الضوابط المهنية للاسترشاد بها لدى الصحفيين .
- تضمين المذكرات المصلحية ومواثيق الشرف ضوابط أخلاقية مهنية ، مبنية على احترام الغير ، ونبذ كل الممارسات الغير أخلاقية التي تقع في مجال الصحافة والإعلام .
- تفعيل عمليات التكوين والتدريب المهني ، من اجل تلقين الصحفيين مبادئ أدوات التنظيم الذاتي ، وما تحويه من مبادئ تساعد على الاسترشاد في تغطية الأحداث وضبط الأداء المهني والأخلاقي.

الهوامش

- ¹ عبد الحميد محمد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، الطبعة 1، عالم الكتاب، القاهرة، 2000، ص 45.
- ² عبد الحميد رجب: التشريعات المنظمة للصحافة، الطبعة 1، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة، 2012، ص 66
- ³ حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الصحفي دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 87
- ⁴ عادل جبري محمد الحبيب: مدى الإخلال بالسر المهني أو الوظيفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 19.
- ⁵ قانون الإعلام رقم 90-07 مؤرخ في 03 افريل 1990، يتعلق بالإعلام، ج ر، عدد 14، صادر في 14 افريل 1990 (ملغى).
- ⁶ عبد العالي رزاق: المهنة صحفي محترف دراسة قوانين الإعلام وأخلاقيات الصحافة في 22 دولة عربية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 88.
- ⁷ الندير العماري: الآليات القانونية والرقابية في الصحافة الالكترونية بالجزائر، قراءة في المرسوم التنفيذي الخاص بالصحافة الالكترونية رقم 20-332، ورقة علمية ضمن فعاليات الندوة الوطنية بجامعة المسيلة، 2020.